

2 September 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٢٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مارزلان محمد..... (ماليزيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-08033(A)



* 1 5 0 8 0 3 3 *

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٢٧ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود إبلاغكم بأن دولة واحدة، هي المملكة العربية السعودية، طلبت المشاركة في أعمالنا خلال الجزء الثالث من دورة عام ٢٠١٤ بصفة مراقب. ويرد طلبها في الوثيقة [CD/WP.577/Add.5](#)، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة حتى يوم أمس، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٦/٠٠. هل هناك أي تعليقات على هذا الطلب؟ هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة المملكة العربية السعودية إلى المشاركة في أعمالنا وفقا للنظام الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيس: يسرني الآن إطلاعكم على حالة المشاورات التي أجريتها منذ اجتماعنا الأخير. وكما تذكرون، فقد تشاورت مع الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل للمضي قدما في تناول تقرير الفريق العامل غير الرسمي المناطة به ولاية وضع برنامج للعمل حسب التكليف الصادر بموجب المقرر الوارد في الوثيقة [CD/1974](#). وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل غير الرسمي لما قدماه من مساهمات قيمة في مداولاتنا. وبالرغم من الجهود المشكورة التي بذلناها، لم يظهر أي توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وفي ضوء تقرير الرئيسين المشاركين، والمشاورات التي أجريتها مع الوفود بشأن هذه المسألة، ودون المساس بسلطة ومسؤولية الرئاسة بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي، فإني لا أنوي اقتراح مشروع برنامج عمل. وبدلا من ذلك، سأسعى إلى تركيز أعمالنا في ما تبقى من دورة هذا العام ٢٠١٤ على إنجاز التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح لتقديمه إلى الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، اتضح لي من المشاورات التي أجريتها مع المجموعات الإقليمية أن من الأفضل توثيق تقرير الرئيسين المشاركين باعتباره تقريراً قُدم بصفتها الشخصية بدلا من السعي لاعتماده من المؤتمر.

وفي ضوء ذلك، أقترح أن يحيط المؤتمر علما بالتقرير الذي سأقدمه، بصفتي رئيسا للمؤتمر ورئيسا للفريق العامل غير الرسمي، إلى الأمانة مشفوعا بالطلب بأن يوزع بوصفه من وثائق المؤتمر، على أن يكون مفهوما أن تقرير الرئيسين المشاركين قدم بصفتها الشخصية ودون المساس بالمواقف الوطنية للدول الأعضاء. هل لي أن أعتبر أن مسار العمل هذا مقبولا للمؤتمر؟ لا أرى أي اعتراض؛ سأشرع في الطريقة التي أبرزتها في وقت سابق.

وسأعود الآن إلى قائمة المتكلمين. وأعطي الكلمة لممثل كازاخستان السفير تيلوييردي، الكلمة لك.

السيد تيلوييردي (كازاخستان): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، ونظرا لأنها المرة الأولى التي أتكلم فيها في الجلسة العامة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي لكم واستعداده للتعاون الوثيق معكم.

وإنني آخذ الكلمة اليوم لأتقدم بخالص التهاني لكم جميعا بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي احتُفل به الأسبوع الماضي في ٢٩ آب/أغسطس. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الرابعة والستين، القرار ٣٥/٦٤ الذي يعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية. وبما أن هذه الوثيقة نالت التأييد بالإجماع، أود القول بأن أعضاء المجتمع الدولي ملتزمون باتخاذ إجراءات حازمة ضد التجارب النووية. وينبغي لنا دائما أن نتذكر أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة. وبعبارة أخرى، فإننا نعتبر هذه المبادرة كخطوة إضافية نحو تحقيق هدفنا المشترك وهو العيش في عالم خال من الخوف والتهديد، عالم خال من الأسلحة النووية.

ويرى بلدي أن الهدف من القرار ٣٥/٦٤ هو تحقيق التكامل بين جهود جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك المجتمع المدني والدبلوماسية العامة ووسائل الإعلام، في تعزيز الوعي والتثقيف بالعواقب المرعبة للتفجيرات النووية. كما أنه يدركنا دائما بالمأساة الكبرى لضحايا أسلحة الدمار الشامل ومعاناتهم الشديدة منها. وتاريخ ٢٩ آب/أغسطس هو تذكرة أخرى لنا بأن السلام والأمن هشان جدا وأن عالمنا لا يزال تحت الخطر الكبير الذي تشكله الأسلحة النووية. وينبغي أن نتعلم من دروس الماضي من أجل تجنب أي أخطاء في المستقبل يمكن أن تدمر الكوكب بأسره.

وتهدف كازاخستان إلى استنباط وسائل إضافية لزيادة تعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى حظر أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، والسعي إلى الحصول على دعم أوسع لعملية حظر التجارب النووية. وإنني أعول على تضامن الحضور الموقر الذي يتصدر هذه القاعة التاريخية في قصر الأمم.

ومن المهم اليوم إنشاء حركة عالمية رسمية وقوية مناهضة للأسلحة النووية. على ألا يكون هدفها الرئيسي فقط هو التعامل مع التهديد النووي. ومن المهم المواظبة على تعزيز وعي البشر بمناهضة الأسلحة النووية والرفض المطلق لجميع أشكال الأسلحة النووية.

وكان من الأمور الرمزية جدا أيضا أن الأمم المتحدة اعترفت، بعد ١٨ عاما من إغلاق موقع سيميپالاتينسك بمرسوم من رئيس كازاخستان نزارباييف، بيوم ٢٩ آب/أغسطس باعتباره اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وعلى مدى أربعة عقود شهد موقع سيميپالاتينسك للتجارب أكثر من ٤٥٦ تفجيرا، ما يمثل ثلث عدد جميع التجارب النووية التي نفذتها كافة الدول النووية منذ عام ١٩٤٥. وبلغت طاقتها الإجمالية ما يكفي لتدمير مدينة هيروشيما ٢٥٠٠ مرة. وقد تضرر نحو مليون ونصف مليون شخص من آثار التجارب النووية، وتعرضت للتلوث بالإشعاع النووي مساحة هائلة من الأراضي.

وتؤيد كازاخستان نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي وتدعو إلى الالتزام بهما. والقرار الذي اتخذته الرئيس نزارباييف، عند استقلالنا، بالتخلي عن الأسلحة النووية وتدميرها أو إزالة الأسلحة النووية من أراضيها يشكل دليلا على التزام بلدي التام بتحقيق هذه الغاية.

ومن الشواهد الأخرى على الدور القيادي للبلد والتزامه المستمر بتدمير هذه الأسلحة هو تفكيك موقع سيميالاتينسك للتجارب النووية وإقرار آسيا الوسطى باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فقد قاسى سكان موقع سيميالاتينسك وعانوا مباشرة من الآثار الطبية والبيئية للتجارب النووية.

وإذ تعمل كازاخستان مع البلدان المجاورة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فإنها رحبت أيضا بجماعة بالتوقيع في نيويورك على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وهذا يعني تطورا إيجابيا رئيسيا في جهود عدم الانتشار العالمي فيما يتعلق بالضمانات الأمنية التي ستقدمها القوى النووية إلى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. فهذه الضمانات يمكن أن تكون السبيل الوحيد للتصدي بفعالية لطموحات بعض الدول غير النووية بزيادة الأسلحة النووية، التي ترى فيها ضمنا لأمنها. وتتوقع دول آسيا الوسطى بأنه تصادق الدول الحائزة للأسلحة النووية قريبا على البروتوكول الموقع، الأمر الذي سوف يكمل عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المنطقة ويسهم إسهاما كبيرا في التعزيز الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللأمن الإقليمي والدولي.

وما فتئت كازاخستان تدعو إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا الموقف يؤيده قرار بلادي التاريخي بالتخلي طوعا عن ترسانته النووية التي كانت الرابعة من حيث الحجم في العالم. ويبين مثال كازاخستان أن بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل أمر ممكن عندما تتوفر الإرادة والحكمة لدى القادة السياسيين. كما يبين أن بإمكان الدول أن ترفض حيازة الأسلحة النووية بدون أن يترك ذلك آثارا على سلامتها. وقد حان الوقت للانتقال من وقف اختياري طوعي للتجارب النووية أو حظرها إلى المعايير العالمية الملزمة قانونا.

غير أن مساهمة كازاخستان في نظام عدم الانتشار لا يقتصر على إغلاق موقع التجارب النووية وتصفية أسلحة الدمار الشامل. ففي عام ٢٠٠٦، أصبحت كازاخستان أحد مؤسسي المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي بدأتها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٧، استضافت أستانا الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في هذه المبادرة.

وكازاخستان، التي تمتلك بعض أكبر الاحتياطيات من اليورانيوم في العالم، وهي رائدة في استخراجها، تؤيد التطوير السلمي للمجال الذري تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز أمن دورة الوقود النووي وإزالة خطر انتشار المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس نزارباييف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن استعداد بلده لاستضافة بنك دولي للوقود النووي تحت رعاية الوكالة. وتدرس هذه المنظمة الموقرة اليوم اقتراحنا، ونعتقد أن ترشحنا يلي تماما جميع الشروط المحتملة بوصفنا البلد الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يأمنه بهذا البنك. ونحن مقتنعون بأن النية الحسنة لجميع الدول المعنية بالتطوير الآمن

للطاقة الذرية السلمية، ستسهم في تنفيذ هذه الفكرة وسيحصل المجتمع الدولي على آلية أخرى فعالة لمنع الانتشار.

وقد حان الوقت الآن لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار وخفض عدد أسلحة الدمار الشامل. واليوم، ينبغي لكامل مجموعة الاتفاقات التي تنظم هذا المجال أن تتناول الأحداث العالمية الحالية، وينبغي أن تكون مسؤولية جميع الدول - ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية- هي الحد من الأسلحة النووية بهدف إزالة الترسنات النووية بشكل تدريجي ونهائي.

وأود أيضاً أن أذكر بأن حكومة كازاخستان بدأت في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ حملة دولية جديدة بعنوان ATOM "أتوم". وهي الأحرف الأولى من عبارة "Abolish Testing Our Mission -" (إلغاء التجارب - رسالتنا). وكما تعلمون، فإن الهدف الرئيسي لهذه الحملة هو الحد من التهديد النووي والتوعية بالآثار المدمرة للتفجيرات النووية وتكاتف جميع الدول ضد التجارب النووية. ويوفر موقع خاص على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الوثائق ذات الصلة وإعلانات تلفزيونية قصيرة وسائر المعلومات والمقالات والروابط. ومن خلال مختلف الشبكات الاجتماعية القائمة سوف توفر الحوار المباشر بين ضحايا التجارب النووية والمنظمات غير الحكومية وملايين الأشخاص العاديين.

وندعو داعمي وأتباع مشروع أتوم إلى توقيع عريضة على الإنترنت لوقف تجارب الأسلحة النووية. وستقدم هذه العريضة إلى رؤساء الدول النووية وكذلك إلى حكومات البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد بلغ عدد البلدان الموقعة على العريضة قريباً من ١٠٠ ٠٠٠ شخص وهو الرقم المطلوب كنقطة بدء. وفي إطار هذه المبادرة دُعيت كل شعوب العالم إلى الوقوف دقيقة صمت إحياء لذكرى ضحايا التجارب النووية - في الساعة ١١/٠٥ يوم ٢٩ آب/أغسطس، عندما تشكل عقارب الساعة رمزياً الحرف اللاتيني V وهو علامة النصر. ومجدونا الأمل في أن تؤدي جهودنا المشتركة إلى الانتصار على الخوف والتهديد باستخدام القوة. كما نأمل أن تساعد جهودنا المشتركة على خلاص البشرية سريعاً من الأسلحة النووية.

وبفضل دعمكم، يمكن أن يصبح مشروع "أتوم" حملة مؤثرة لتغيير العالم وتأمين مستقبل الأجيال اللاحقة. ونحثكم جميعاً على الانضمام من أجل عالم آمن من الخطر النووي.

إن التحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي هامة بقدر فريدة فرص النجاح. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي التأكيد على أن كازاخستان تؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، لوضع حد لجميع التجارب النووية، وسوف نواصل العمل من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحث حكومات الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تبدي الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي بقضية نزع السلاح النووي. وينبغي

للدول أن تعيد تأكيد التزامها بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التحريية والعمل على كفالة دخول المعاهدة حيز النفاذ.

الرئيس: أشكر سفير كازاخستان على كلمته وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلي. والآن أدعو السيدة رودريغيس كامبخو من كوبا للإدلاء ببيان باسم مجموعة الـ ٢١.

السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، كما قلت، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٢١.

(تكلمت بالإنكليزية)

في البداية، تود المجموعة أن تهنيئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وفي هذا السياق، تشدد المجموعة على أن أقصى أولوياتها على جدول أعمال المؤتمر هي مسألة نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة الإعراب عن بالغ قلقها من الخطر المائل أمام بقاء الجنس البشري نتيجة لاستمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وما دامت الأسلحة النووية موجودة فإن خطر استخدامها وانتشارها سيظل قائماً.

وتؤكد المجموعة من جديد موقفها الذي أعلنت عنه في بياناتها السابقة أمام المؤتمر، وتشير إلى الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وإلى أول قرار من نوعه للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو القرار ١ (د-١) لعام ١٩٤٦، الذي اتخذ بالإجماع، ودعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

إن أعضاء المجموعة من حركة عدم الانحياز يذكرون بإعلان مؤتمر قمة طهران لعام ٢٠١٢ والوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز وإعلان المؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في الجزائر يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى أن هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى تأييدها القوي لقرار الجمعية العامة ٤٢/٦٨ المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".

وأكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجدداً في إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ التزامها بالسعي من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما الأسلحة النووية.

وفي حين تلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، فإنها تعرب من جديد عن قلقها العميق إزاء بطء التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي، وعدم إحراز هذه الدول لأي تقدم نحو تحقيق التخلص الكامل من ترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ويستدعي ذلك تحديد الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي من أجل حث وتيرة التقدم في نزع السلاح النووي. ونأمل أن تغتنم جميع الدول كل الفرص المتاحة لتحقيقاً لهذه الغاية.

وأعربت المجموعة عن ترحيبها بعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وبنائج ذلك الاجتماع، وتعيد تأكيد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ ذي الصلة من أجل متابعة ذلك الاجتماع. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة محققاً في مؤتمر نزع السلاح هذا العام: "أظهر اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية رئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة تأييداً كاملاً الأهداف المتوخاة من هذا القرار، ولا سيما دعوته المؤتمر إلى اتخاذ مقرر عاجل للبدء في التفاوض على نزع السلاح النووي، وبخاصة إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وترحب المجموعة أيضاً بقرارها أن تعقد، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛

وتؤكد المجموعة من جديد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتلاحظ تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتأمل أن تسهم في مفاوضات نزع السلاح النووي في المؤتمر، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب مجموعة الـ ٢١ بقرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨، الذي يعترف بأن الفريق العامل أجرى مناقشات بناءة تتسم بالانفتاح والشفافية قوامها التحاور لمعالجة مسائل شتى تتعلق بنزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء ما يفضي إليه أي تفجير نووي فورا وبصورة عشوائية إلى هلاك الكثيرين ويجلب دماراً شاملاً، ويستتبع آثاراً كارثية طويلة الأجل تطال صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يعرض حياة الأجيال الحالية والمقبلة للخطر. وفي هذا الصدد، يرى الفريق أن تحقق الآثار الكارثية للأسلحة النووية بشكل

كامل يجب أن يشكل الأساس الذي تستند إليه كافة النهج، والجهود، والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

وتتفق المجموعة مع الأمين العام للأمم المتحدة بأن هناك فهم متزايد للآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة مؤتمرات بشأن هذا الموضوع، مثل الذي عقد المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير من هذا العام، وفي أوسلو من العام الماضي، وكذلك بمبادرة النمسا لاستضافة المؤتمر الثالث.

وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في المؤتمر دون إبطاء. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتكديسها واستخدامها وبشأن تدمير تلك الأسلحة، بما يفرضي إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو عالمي وغير تمييزي ويمكن التحقق منه، في إطار زمني محدد.

وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة ينبغي أن تطبق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران مترابطان جوهرياً ومتعاضدان.

وتشدد المجموعة أن التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بجميع جوانبه، ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، والنهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة عناصر يكمل بعضها بعضاً، وينبغي العمل عليها في آن معاً، حيثما أمكن ذلك، تعزيزاً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتؤكد المجموعة من جديد أن إزالة الأسلحة النووية بالكامل هي الضمان القاطع الوحيد من استعمالها أو التهديد باستعمالها. وفي انتظار التمكن من إزالة تلك الأسلحة بالكامل، تؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق سريع بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي التي تتبناها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول التي تضع مبررات لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتشير من ثم في هذا الصدد إلى الحاجة الحقيقية والملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات الأمنية بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر العودة إلى استعمال تلك الأسلحة في يوم من الأيام ولتيسير عملية إزالتها. وتذكر المجموعة في هذا الصدد بدعمها القوي لمقاصد قرار الجمعية العامة ٤٠/٦٨ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٣، المعنون "تخفيض الخطر النووي"، وكذلك قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٧ المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والمعنون "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية".

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يفترض، في جملة أمور، أن يساهم في عملية نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد أن بلوغ أهداف المعاهدة بالكامل سيتطلب التزاماً مستمراً من جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة من جديد ما للدبلوماسية المتعددة الأطراف من وجهة قاطعة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تمسكها بتشجيع النهج المتعدد الأطراف باعتباره مبدأ المفاوضات الأساسي في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة مقاصد قرار الجمعية العامة ٣٨/٦٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

وتشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مداولات الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ التي عقدت في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ في نيويورك. وتدعو دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك المتعلقة منها بأعمال مؤتمر نزع السلاح والشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من جديد أهمية التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع التقدم الملموس في اتخاذ الخطوات المفوضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عام ٢٠٠٠، وتحيط علماً بالتقارير التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تود دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعبر عن قلقها إزاء بطء خطى التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على طريق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وتشدد على أهمية أن يتولى المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥ التقييم وأن يبحث الخطوات المقبلة فيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذا كاملاً.

وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ عن قلقها الشديد إزاء التأخير الكبير في تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وتحث الجهات الثلاث الراعية للقرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، تذكّر دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالمقرر التوافقي

الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ على اتخاذ خطوات عملية نحو تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتعرب عن قلقها العميق من أن هذا القرار لم ينفذ أيضاً. وفي هذا الصدد، ترفض المجموعة بقوة ما تعللت به الجهات المعنية بعقد المؤتمر من عراقيل مزعومة لتبرير عدم انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في الموعد المحدد. وتؤكد المجموعة من جديد أن قرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من مجموعة اتفاقات مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، الأمر الذي مكن من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وتذكر دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً، في هذا السياق، بإعادة التأكيد من جانب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ على ضرورة وأهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتود المجموعة أيضاً أن تؤكد مجدداً حق كل دولة غير القابل للتصرف في بحث وتطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز.

وتؤكد المجموعة من جديد استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في عمل المؤتمر، وتود في هذا الصدد الإشارة إلى محتويات الوثائق CD/36/Rev.1، وCD/116، وCD/341، وCD/819، وCD/1388، وCD/1462، وCD/1570، وCD/1571، وCD/1923، وCD/1938 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ لهذا الغرض. وتحيط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية المتعلقة بنزع السلاح النووي التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978.

ونظراً لالتزام المجموعة القوي بنزع السلاح النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية، تعيد المجموعة طرح الخطوات الملموسة التالية:

- إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً مطلقاً بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛
- إلغاء دور الأسلحة النووية في نظرياتها الأمنية؛
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء حالة التأهب النووي وخفض الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛
- التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛

- التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛
- التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداثها وإنتاجها تكديسها واستعمالها، وتدمير تلك الأسلحة، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

وفي النهاية، دعونا نبين أن مجموعة الـ ٢١ ترحب مع الارتياح بالاحتفال القادم بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والمكرس لدعم هذا الهدف، بوسائل منها تعزيز الوعي العام والتثقيف بالتهديد الذي تواجهه البشرية بسبب الأسلحة النووية وضرورة إزالتها بشكل كامل، من أجل حشد الجهود الدولية صوب تحقيق هذا الهدف.

الرئيس: أشكر سفيرة كوبا على بياها. والتي كانت آخر المتكلمين المدرجين في قائمتي. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة في هذه اللحظة؟ ألمح سفير الهند.

السيد فارما (الهند): السيد الرئيس، نود أن نتقدم بأحر تهانينا على توليكم الرئاسة، ونود أيضا الإعراب عن عميق تقديرنا للطريقة التي تديرون بها أعمالنا. ونؤكد لكم التعاون الكامل من الوفد الهندي.

وتؤيد الهند البيان الذي أدلت به سفيرة كوبا باسم مجموعة الـ ٢١. وتولي الهند الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي، ولذلك فقد أيدنا الدعوة التي قدمتها اليوم مجموعة الـ ٢١، وفي البيان الذي أدلى به سفير شيلي باسم مجموعة الـ ٢١ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، ويدعو فيه مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٦٨.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، فإننا نؤيد التفاوض في المؤتمر على معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تلبي المصالح الأمنية الوطنية للهند. والهند مقتنعة بأن الهدف المتمثل بنزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بعملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإلى إطار متعدد الأطراف متفق عليه يتصف بالعالمية وعدم التمييز. وهناك حاجة إلى إجراء حوار هادف فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة واليقين وتقليص أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والمذاهب الأمنية.

والقرار المتعلق بالتفاوض على اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية، الذي قدمته الهند في الجمعية العامة للأمم المتحدة والوارد في القرار ٥٨/٦٨، نال تأييد عدد كبير من الدول باعتباره خطوة هامة للتحريم التدريجي للأسلحة النووية ولزيادة الحواجز أمام منع

استخدامها، الذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية. وورقة العمل التي قدمها بلدي والواردة في الوثيقة CD/1816 تشير إلى عدد من الخطوات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. والهند تؤيد أيضا ورقة العمل المقدمة من مجموعة الـ ٢١ بشأن نزع السلاح النووي (CD/1959) في أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

وتعتبر الهند أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من خلال إنشاء هيئة فرعية مكلفة بولاية مقبولة بتوافق الآراء في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن. ونحن نعلق أهمية على التفاعل مع الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان نزع السلاح، مع مراعاة المؤتمر بوصفه محفلا للتفاوض لدوله الأعضاء.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالمشاركين في برنامج زمالات نزع السلاح لعام ٢٠١٤ والإعراب لهم عن أطيب تمنياتنا بتنظيم برنامج ناجح هنا في جنيف وفي مدن أخرى.

الرئيس: بما أنه لا يوجد أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة، وتمشيا مع الرسالة التي عممتها الأمانة في الأسبوع الماضي بشأن اعتزامي عقد جلسة عامة غير رسمية للنظر في مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح، أود أن أؤكد أن الاجتماع سوف تجري في هذه القاعة مباشرة عقب رفع هذه الجلسة العامة.

وبالتالي أدعوكم لتحريك أرجلكم لمدة خمس دقائق تقريبا قبل أن نجتمع في خلفية غير رسمية. وستتيح هذه الاستراحة القصيرة لموظفي المؤتمرات إعداد القاعة على النحو المناسب.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.